آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (14) – 25 / 2 / 2017

معهد التخطيط القومي

"العلاقة بين ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية"

أ. د/ نجـوان سعد الدين عبد الوهـاب

أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

يعتبر توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي هاماً لاستمرار العمليات الإنتاجية وذلك بالأسعار المناسبة والتوقيت المناسب للأداء العمليات الزراعية. وتعانى مصر منذ عام 2016 من موجه عنيفة من التضخم (ارتفاع الأسعار)، بسبب الأزمة الاقتصادية وتراجع مصادر الدخل الأجنبي، حيث بلغ معدل التضخم في أغسطس 2016 حوالى 16,4%. في 2016/11/3 قررت الحكومة المصرية تحرير سعر صرف الدولار مقابل الجنية المصري (تعويم الجنيه المصري)، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وانعكس ذلك بدوره في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية.

ونظراً لتعارض مصالح قوتي العرض والطلب سواء في أسواق بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي أو أسواق بيع المنتجات الزراعية والغذائية، وفي ظل وجود التشوهات السوقية واختلال الهياكل الانتاجية والاقتصادية، وعدم توافر شروط السوق الحر، الذى يتحقق فيه سعر التوازن بين العرض والطلب والذى يحقق رضاء المنتجين والمستهلكين على حد سواء، فقد ظهرت موجات من الغضب لدى الطرفين. وتعتبر العلاقة بين ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية شائكة، نظراً لتعدد أسبابها والأطراف المتصلة بها.

- **الأسباب الكامنـة وراء ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي:**

1- **أسباب تتعلق بإدارة وتنظيم قطاع الزراعة ومنها:** انحسار دور وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها، وعدم وجود خطة زراعية محددة، وعدم تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الزراعية السابق وضعها. هذا إلى جانب اختفاء التنسيق بين وزارة الزراعة والهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالزراعة، فعلى سبيل المثال أدى التخلي عن سياسة دعم صغار المزارعين والتخلي عن سياسة تحسين وصيانة الأراضي الزراعية إلى زيادة الطلب على المخصبات والأسمدة الكيماوية، في ظل غياب دور الارشاد الزراعي كوسيط لنقل التكنولوجيا الحديثة ونشر نتائج مراكز البحوث الزراعية في اجراء العمليات الزراعية وتربية الماشية والدواجن بأفضل الطرق، وتحديد مقررات مستلزمات الإنتاج المثلى. كما توجد العديد من المشاكل التي واجهت روابط مستخدمي مياه الري، مما تسبب في انحسار دورها. أيضا، هناك معوقات تواجه القطاع السمكي والحيواني والداجني بسبب نقص مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أسعارها.

2- **أسباب تتعلق بإنتاج المستلزمات الزراعية:** حيث تنخفض الكميات المنتجة من أغلب أنواع

المستلزمات الإنتاجية الزراعية كالتقاوي المحسنة والمنتقاة والأسمدة الكيماوية والأعلاف ومبيدات الآفات الزراعية وأيضا أمصال ولقاحات تحصين الحيوانات الزراعية، وهذا يسبب بدوره قلة المعروض منها مقابل الزيادة في الطلب عليها، والنتيجة ارتفاع أسعارها. ناهيك عن استيرادها من الخارج بالأسعار العالمية المرتفعة، مع عدم توافر السيولة للنقد الأجنبي.

3- **أسباب ترجع إلى المزارعين أنفسهم** مثل الممارسات الضارة بالأراضي الزراعية من تجريف التربة الزراعية من الطبقات الغنية بالعناصر الغذائية اللازمة للنباتات، وبالتالي انخفضت الجدارة الإنتاجية لهذه الأراضي، وزاد الطلب على الأسمدة وخاصة الكيماوية لتعويض العناصر الغذائية للمحاصيل والنباتات المنزرعة. كما أن إسراف المزارعين في استخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة، اعتقاداً منهم أن زيادة معدلات التسميد تؤدى لزيادة الانتاج الزراعي وتحقق أعلى أرباح، وهذا الأمر نتيجة غياب الارشاد الزراعي وغياب الخطة السمادية التي تُحدد فيها الكميات اللازمة لاحتياجات كل محصول على حده. هذا الأمر أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية وتلوث مياه الري والصرف الزراعي. بالإضافة إلى ذلك زيادة الطلب على الأسمدة بعد التوسع في استصلاح واستزراع أراضي جديدة وتطبيق برنامج التكثيف الزراعي وزراعة أصناف عالية الانتاج، وأيضا لتعويض فقدان طمى النيل.

وفي دراسة عن اقتصاديات صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر، صدرت عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام 2014، قدرت الاحتياج (الطلب) من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية بنحو 9 مليون طن، 2,6 مليون طن، 3,8 مليون طن على الترتيب عام 2018/2017.

كما توقعت الدراسة استمرار العجز بين الإنتاج والاحتياجات السمادية بنحو 9,4 مليون طن، موزعة على الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية بنحو 5,3 مليون طن، 0,3 مليون طن، 3,8 مليون طن على التوالي، في عام 2018/2017، مما يساعد في ارتفاع أسعار هذه الأسمدة.

4- **أسباب تتعلق بارتفاع تكلفة أداء العمليات الزراعية:** ومنها ارتفاع أجور الأيدي العاملة الزراعية وعدم توافرها بسبب هجرة العديد من ابناء مهنة الزراعة إلى المناطق الحضرية، أيضا ارتفاع تكلف الميكنة الزراعية، وتكاليف توصيل مياه الري للحقول، خاصة في مناطق استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، ومن المتوقع زيادتها بعد تعويم الجنيه المصري.

5- أسباب ترتبط بالسياسات المالية والاقتصادية والقرارات الحكومية وتنقسم إلى فترتين:

(أ) **ما قبل عام 2000**، وتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي (تطبيق برامج التكيف الهيكلي)، التي أسفرت عن:

1- **سياسة مالية تم فيها تقليص الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعي (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي)** وتشكل هذه المدخلات نحو ثلاثة أرباع تكاليف الإنتاج المتغيرة في العملية الانتاجية للمنتجات الزراعية.

2- **سياسات تأجير الأراضي الزراعية (إعادة النظر في العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية)**، حيث صدر قانون في عام 1992 برفع القيمة الإيجارية من سبعة أمثال الضريبة على الفدان إلى 22 مثل الضريبة على الفدان حتى عام 1997، وبعد ذلك يكون ايجار الأراضي الزراعية طبقاً للاتفاق بين المالك والمستأجر، مع أحقية المالك الأصلي للأرض بطرد المستأجر إذا لم يرغب في تأجير أرضه، وأدى ذلك الأمر إلى زيادة ايجارات الأراضي الزراعية، وبالتالي زادت تكاليف الانتاج للوحدة الزراعية (الفدان). وفي الثمانينات تم إلغاء الدورة الزراعية (الدورة الزراعية معناها نظام زراعة المحاصيل أثر بعضها البعض في قطعة أرض معينة، وتسمى الدورة عادة بأسم أهم محاصيلها من الوجهة الاقتصادية، كما توصف برقم عددي يدل على عدد السنين التي تنقضي

بين زراعة المحصول الاقتصادي الرئيسي أول مرة وبين إعادة زراعته مرة أخرى على نفس قطعة الأرض، فيقال دورة ثنائية أو ثلاثية إذا كانت مدة الدورة سنتين أو ثلاث سنوات) مما أثر على القرارات الانتاجية الزراعية، ومعدلات استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي.

(ب) **ما بعد عام 2000:** حيث تم التحول لآليات السوق الحر في عام 2007، في اطار برنامج التحرر الاقتصادي وتحرير أسعار كافة المحاصيل الاستراتيجية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

- قرار رفع أسعار الوقود، حيث ارتفع سعر لتر البنزين 80 من 90 قرشاً إلى 1,6 جنيه وبنسبة زيادة نحو 77,8% وزاد سعر لتر السولار من 1,1 جنيه إلى 1,8 جنيه وبنسبة زيادة حوالى 63,6%. كما ارتفع سعر المازوت ليصل إلى 2300 جنيه/الطن. وزاد سعر الغاز الطبيعي من 40 قرش إلى 110 قرش وهذا بدوره يسبب ارتفاع في تكلفة إنتاج وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار بيعها.
- قرار تعويم الجنيه المصري في 2016/11/3 وما تبعه من ارتفاع في أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي، وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المعاملات التجارية.
- زيادة أسعار الأسمدة الكيماوية بقرار مجلس الوزراء بجلسته (58) في 2017/1/4. حيث أرتفع سعر بيع طن سماد اليوريا 46% آزوت (على سبيل المثال) من حوالى 2000 جنيه/الطن ليصل إلى نحو 3000 جنيه للطن (2956,6 جنيه)، بزيادة قدرها نحو 50% والنتيجة النهائية هي ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.

6- أسباب تتعلق بالتمويل والتسويق الزراعي لمستلزمات الإنتاج. حيث تنخفض الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وتتضاءل مصادر تمويل المزارعين لإداء العمليات الزراعية، إلى جانب الافتقار إلى جهاز تسويقي، مما يزيد من تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي.

7- أسباب تتعلق بالتجارة الخارجية لمستلزمات الانتاج الزراعي ونقص المخزون: حيث يؤدى استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية والتي زادت قيمتها مقابل الجنية المصري. والنتيجة النهائية هي ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة. ويزداد الأمر سوءاً بوجود نقص في مخزون هذه المستلزمات على المستوى المحلى.

8- تضاءل وانحسار دور التنظيمات والتعاونيات الزراعية، والتي كان من الممكن أن تضع خطط وبدائل لمواجهة ارتفاع اسعار المستلزمات الزراعية، وتنظم عملية تداولها وصرفها حسب الاحتياجات الفعلية للمحاصيل والمساحات المنزرعة.

- **تأثير ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي على أسعار المنتجات الغذائية:** في مقابل الارتفاع في اسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، حدثت زيادة مقابلة في أسعار المنتجات الزراعية والغذائية، حيث أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى نحو 24,3% خلال شهر ديسمبر 2016 مقارنة بشهر ديسمبر 2015. كما أرتفع معدل التضخم الشهري في نوفمبر 2016 بمقدار 5% مقارنة بشهر اكتوبر 2016.

وفي أحدث تصريح للجهاز (الأسبوع الماضي)، أعلن أن معدل التضخم السنوي بلغ 29,6% خلال يناير 2017 مقارنة بنفس الشهر عام 2016. وجدير بالذكر أن الارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي تسبب في ارتفاع التكاليف الانتاجية للمحاصيل الزراعية، مما أثر سلباً على صافى العائد المزرعي. وهذا يعنى انخفاض الحافز في الاستمرارية في مهنة الزراعة، كما صرح بذلك

نقيب الفلاحين، ويعد هذا ناقوس الخطر بالنسبة لعملية توفير الأمن الغذائي المصري، ما لم يتم تدعيم المزارعين وخاصة صغارهم، والنظر في زيادة أسعار توريد بعض المحاصيل الاستراتيجية.

وتوقعت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس البريطانية للأبحاث والدراسات الاقتصادية استمرار ارتفاع معدل التضخم في مصر خلال الشهور المقبلة، نتيجة لضعف العملة المحلية بعد تعويمها، مما أدى لارتفاع قيمة الواردات وتمرير هذا الارتفاع إلى المستهلكين. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة مؤخراً، وزيادة الرسوم الجمركية على مجموعة السلع الرفاهية في ديسمبر 2016.

ولعلاج هذه المعضلة هناك وسائل تقليدية لخفض الطلب على بعض مستلزمات الانتاج الزراعي كالأسمدة الكيماوية، من خلال الاتجاه للتسميد العضوي والمخصبات الزراعية المركزة وزراعة المحاصيل المخصبة للتربة بالتحميل على محاصيل أخرى، مع إعادة تطبيق سياسة التجميع الزراعي للحيازات القزمية أقل من خمسة أفدنه- (نسبتهم أكثر من 50% من جملة الحيازات الزراعية) للاستفادة من وفورات الحجم الكبير وتدعيم الجهاز الإرشادي وروابط مستخدمي مياه الري، ونشر التكنولوجيا الحديثة في طرق الزراعة. هذا إلى جانب تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج غاز الميثان كوقود وانتاج الأسمدة والاعلاف. إلى جانب اعادة برامج تحسين وصيانة الأراضي الزراعية، والدورة الزراعية والتركيب المحصولي (يعنى التركيب المحصولي تحديد المحاصيل الزراعية التي يتم انتاجها والمساحة المخصصة لكل منها باستخدام توليفة الموارد الزراعية المتاحة ومستلزمات الانتاج لتحقيق اكبر انتاج وأعلى ربح ممكن في ظل الدورات الزراعية المحددة).

وتخزين التقاوي وبعض المستلزمات الزراعية الأخرى للقضاء على احتكارها وزيادة أسعارها.

أيضا يجب إعادة النظر في أولوية التصدير، على أن تكون أولوية السياسة الزراعية هي توفير الغذاء للمواطنين، خاصة الحبوب والزيوت.

كما يجب دعم صغار المزارعين، وتفعيل دور وزارة الزراعة والمنظمات والتعاونيات الزراعية. وقيام الدولة بدورها في الرقابة والسيطرة على الأسعار سواء في أسواق بيع مستلزمات الانتاج الزراعي أو أسواق بيع المنتجات الزراعية والغذائية.

وفيما يخص الطرق الحديثة لمواجهة ارتفاع الأسعار، فتتمثل في الأخذ بتطبيق التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الزراعة المصرية.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg